

فتح المغيـث شرح ألفية الحديث

حتى أن كثيرا منهم لا يعرفون غير ذلك وليس الأمر على ذلك ثم بينه بما ذكر معناه في شرح المذهب فإنه قال فيه عقب نقله عن الشافعي في المختصر مما رواه عنه الربيع أيضا إرسال ابن المسيب عندنا حسن ما نصه اختلف أصحابنا المتقدمون في معناه على وجهين حكاهما الشيخ أبو إسحاق في اللمع والخطيب في كتابيه الفقيه والمتفقه والكفاية وآخرون . أحدهما أنها حجة عنده بخلاف غيرها من المراسيل قالوا لأنها فتشت فوجدت مسندة . ثانيهما أنها ليست بحجة عنده بل هي كغيرها على ما ذكرناه قالوا وإنما رجح الشافعي لمرسله والترجيح بالمرسل جائز .

قال الخطيب في كتابه الفقيه والمتفقه والصواب الثاني وأما الأول فليس بشيء وكذا قال في الكفاية إن الثاني هو الصحيح لأن في مراسيل سعيد ما لم يوجد بحال من وجه يصح . قال البيهقي وقد ذكرنا لابن المسيب مراسيل لم يقبلها الشافعي حيث لم ينضم إليها ما يؤكدها ومراسيل لغيره قال بها حين انضم إليها ما يؤكدها قال وزيادة ابن المسيب في هذا على غيره أنه أصح التابعين إرسالاً فيما زعم الحفاظ قال وأما قول القفال المروزي في أول كتابه شرح التخليص قال الشافعي في الرهن الصغير مرسل سعيد عندنا حجة فهو محمول على التفصيل الذي قدمناه عن البيهقي والخطيب والمحققين .

قلت وممن صرح بأن كل ما أرسله مسند محمد بن حميد قال أبو داود في سننه سمعته يقول كل شيء حدثك عن جعفر عن سعيد بن جبير عن النبي A فهو مسند عن ابن عباس عن النبي A (و قيده أيضا بمن إذا شاركهم أهل الحفظ في أحاديثهم (وافقهم) فيها ولم يخالفهم إلا بنقص لفظ لا يختل معه المعنى فإن ذلك الشرح للباء لا يضر في قبول مرسله